

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الاستاذ : بن شعبان رمضان
أستاذ العلوم السياسية
جامعة جيجل

الديمقراطية الإلكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

مقدمة

لقد أصبحت الديمقراطية من أكثر الظواهر بروزا في عالم اليوم، إذ أصبحت أكبر القضايا السياسية والاجتماعية التي لا يمكن تجاهلها. هذا من جهة، بالإضافة إلى تغير المنظومة السياسية والاجتماعية إذ أصبحت المجتمعات أكثر تعقيدا من ذي قبل ولعل تطور الحاجات الإنسانية اليوم هو ما يعكس بوضوح هذا التغير المتزايد، ذلك بالموازاة مع التغير الكبير الذي طرأ في عالم التقنية. هذه التقنية التي أحدثت دائما تغيرا كبيرا في طبيعة الاتصال بين المواطنين وحكوماتهم، كأحد أوجه النظام الديمقراطي. وقد صاحب مسار تطور الممارسة الديمقراطية مثل بقية الأنشطة الاجتماعية تلك الاكتشافات الحاصلة في عالم التقنية؛ منذ اكتشاف الطباعة مروراً بالمحرك البخاري إلى الراديو والتلفزة وصولاً إلى العالم الشبكي، فلكل من هذه التقنيات دوره ودرجة تأثيره الخاصة في التحولات التي طرأت على عمل الأنظمة السياسية من خلال تطوير عملية الاتصال وتسهيل المشاركة السياسية.

أما اليوم فقد تمثلت الثورة التقنية في تلك النقلة النوعية التي أحدثتها شبكة الانترنت، هذه الشبكة التي خلقت أشكالا جديدة من الاتصالات وتبادل المعلومات على نطاق واسع، فالعديد من الأفراد يستعملون الانترنت في كل شيء؛ من التجارة الإلكترونية إلى التسوق عبر الانترنت إلى الدردشة ومجموعة كبيرة من الأنشطة الأخرى. مثل هذه التغيرات أدت إلى نتائج مواطنين عالميين أكثر تفاعلا وتبادلا للآراء جعلهم يريدون أن يكونوا أكثر انخراطا في شؤون الحكومة وصنع السياسات بطريقة أكثر شفافية. فجمع المعلومات يعتبر المورد الخام في صناعة المجتمع الديمقراطي المعاصر. فمن خلال الوصول إلى المعلومات، يستطيع المواطن القيام بمسؤولياتهم المدنية أو توجيه انتقادات معقولة للحكومة.

وتبعاً لذلك فإن كل مدارس الفكر تنظر اليوم إلى الانترنت كأداة هامة للمساعدة في حل المشكلات التي تواجه الديمقراطية بوضع نمط جديد يصطلح عليه الديمقراطية الإلكترونية (e-démocratie)، كأداة لإشراك المواطنين في عملية صنع السياسات.

1 - في أزمات الديمقراطية:

يبدو واضحا، أن اللوحة الرئيسية لخصائص النظام الديمقراطي تتمثل في المشاركة السياسية القوية، والراهن أن "المفاهيم الجماعية المختلفة لديمقراطية المشاركة، تعتبر المشاركة حقاً أساسياً لأعضاء المجتمع. ووفقاً لهذه الآراء، فإن المشاركة في أكبر عدد ممكن من نواحي الحياة الاجتماعية، هي التي تضمن سيطرة المشاركين على الظروف التي تحكم حياتهم من خلال التداول على السياسات المختلفة وتنفيذها" (س.ن. أيزنشتات، 2002، ص 07). يؤكد هذا التحليل الصلة الوثيقة لتوسيع نطاق التعددية في الممارسة السياسية بالتنمية الديمقراطية، كما لاحظ "كارل جيرشمان" أن "وجود تعددية اجتماعية نشطة أمر حيوي في كل مرحلة من مراحل التنمية الديمقراطية" (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 11). فتوفر الجمعيات التطوعية مثلاً يدعم الفضاء اللازم للنشاط الاجتماعي والفكري.

وفي الوقت نفسه فإن المشاركة السياسية أصبحت مشكلة بالنسبة للديمقراطيات الراسخة، حيث يشير جانب كبير من الدراسات إلى انخفاض مشاركة المواطنين على مر الزمن، هذا الاتجاه الذي ارتكز على أنواع مختلفة من المشاركة، حيث لوحظ تراجع العضوية في أنواع المنظمات السياسية، وتنعكس هذه الظاهرة أكثر في انخفاض الإقبال على الانتخابات. وتأخذ هذه التحليلات أوائل الستينات كنقطة بداية باعتبارها فترة أشرفت لمستويات عالية من المشاركة (M. Gunzburg & T. Zittel pp. 01-02). وتوضح هذه الظاهرة أكثر في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" لعام 2001، الذي يشير إلى تآكل المشاركة في الانتخابات، وانخفاض النشاط السياسي، وفقدان الثقة في المؤسسات العامة الرئيسية ففي كندا مثلاً، فإن نسبة الكنديين الذين يثقون في مجلس العموم قد انخفض من 38% إلى 24% سنة 1979 ليصل اليوم إلى 13% من الكنديين الذين يثقون في عمل الأحزاب السياسية، وفي حين جرت العادة أن 75% من الكنديين يصوتون في الانتخابات الاتحادية لينخفض إلى 61% عام 2000، والحالة بالنسبة للشباب هي أكثر قوة (P. Prévost & M.Ève Fortin). وقد لوحظ الاتجاه نفسه في فرنسا عندما ارتفع معدل الامتناع من 18.9% في عام 1967 ليبلغ 38.7% عام 2001.

وفي هذا السياق، تمثل المملكة المتحدة مثلاً أكثر وضوحاً في انخفاض المشاركة السياسية. فمنذ بداية 2001 أوضحت الانتخابات العامة في بريطانيا، أن أربعة من عشرة ناخبين

اختاروا عدم التصويت وارتفعت إلى أكثر من ستة من أصل عشرة. أما الأحزاب السياسية، التي تعمل بوصفها القنوات الرئيسية للوساطة بين المواطنين ومؤسسات الحكم، تعاني أيضا من نزيف أعضائها، فقط 1٪ من المواطنين البريطانيين دعم بشكل نشيط حملة حزبه في الانتخابات العامة أو المحلية. أما فيما يتعلق بمشاهدة الأخبار والتحليلات السياسية على شاشات التلفزيون فقد انخفض بنسبة 25٪ (S.Coleman, 2005, pp. 01-02).

إن جميع هذه المظاهر المتعلقة بالمشاركة السياسية، تشكل دليلا على وجود تلك المسافة المتزايدة بين المواطنين والدولة، التي أصبحت من أعراض أزمات الديمقراطية. كما أصبحت تشكل نقطة انطلاق حوار سياسي يعزز الإصلاحات المؤسسية كوسيلة لتعزيز المشاركة السياسية، ويمثل النقاش الذي دار في السويد بين عامي 1998 و 2000 مثالا واقعا على ذلك، حيث تم التداول حول مجموعة من الإصلاحات المؤسسية من أجل زيادة المشاركة السياسية (Minda de Gunzburg, & T. Zittel Op.Cit., p. 01).

بالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه أزمات الديمقراطية تزداد مع أزمة التمثيل نتيجة لضعف الهياكل الوسيطة الموجودة في الديمقراطية التمثيلية، في مواجهة التعقيد الذي يواجهه العالم. الذي أنتج شعورا بضرورة إيجاد هياكل وسيطة جديدة تتناسب مع واقع البيئة الجديدة للأفراد. بالإضافة إلى أن علاقة المواطن بالدولة القومية، قد تطورت كثيرا في القرن الماضي إذ أن الأبوة قد تلاشت، بانتشار العمل المنسق للنقاش العام في الحقول العديدة من النشاط المدني والسياسي. وهكذا أصبحت الحاجة أكثر إلى تدفق المعلومات المزدوج بين المسؤولين المنتخبين والناخبين، وبين الخبراء وغير المختصين أيضا كما بينه "توم جانوسكي" (Tom J. noski) الذي يرى أن توسع الحق السياسي "النشط" أصبح اتجاه بارز في الديمقراطيات المعاصرة، التي تدرك المواطن كشركاء في الحوار، بدلا من ناخبين فقط (L. Monnoyer-Smith, 2006: p.65).

وبالنظر إلى الأزمات الراهنة للديمقراطية هل يكمن الحل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

بالنسبة للبعض فإن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إحياء جديد للديمقراطية لا يمكن إنكاره، ويترجم هذا الموقف تصريح نائب الرئيس الأمريكي "آل غور" (Al Gore) خلال خطابه في الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 1994، حول قضايا البنية التحتية للمعلومات العالمية وقد حاول تأكيد أن "البنية التحتية العالمية للمعلومات ليست إلا صورة للديمقراطية" [...] وزيادة كبيرة لمشاركة المواطنين في صنع القرار (C. Lobet-Maris & B. Van Bastelaer, p.05).

2 - الديمقراطية الإلكترونية: نموذج جديد للتفاعل في الحياة السياسية:

لقد أدى ظهور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال إلى خلق ظروف جديدة لظهور مجتمعات المعرفة، كمصدر للتنمية. فضمن مجتمعات المعرفة كما جاء في الجزء الأول في قمة اليونسكو العالمية حول مجتمع المعلومات عام 2005 أن مجتمعات المعرفة تتضمن "القدرة على تحديد وإنتاج وتحويل وتوزيع واستخدام المعلومات من أجل التنمية البشرية" (Roberto C. Rossi, 2005, p. 27). ومن المهم ضمن هذا السياق، التركيز على أهمية "حرية التعبير"، كأحد أوجه النظام الديمقراطي، لأن التركيز على حرية التعبير، كفضية تستند عليها مجتمعات المعرفة اليوم، يعني المشاركة الحرة للأفراد في تسير مجتمعاتهم. وكما يتضح في أعمال "أمارتيا سن" (Amartya sen)، أنه لا يمكن أن يعتبر مبدأ حرية التعبير مبدأ سياسيا فحسب، وإنما لديه أثارا اقتصادية واجتماعية قوية.

وبتطور تطبيق تقنيات المعلومات والاتصال في العقود الأخيرة بشكل كافي، وفي ظل العجز الديمقراطي المتزايد، الذي كان منذ فترة طويلة موضوع نقاش أكاديمي عبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومع ازدياد الوعي السياسي، تطورت الحاجة إلى أدوات جديدة للانخراط في المجال العام وتمكين جمهور أوسع في مناقشة السياسة. وقد ازداد الحديث عن تقنيات المعلومات والاتصال لزيادة المشاركة السياسية ودعم العملية الديمقراطية، هذه النظرة التي تعد الأكثر تفاؤلا ضمن النظريات المتعددة حول نمو مجتمعات المعرفة وكيف يمكن أن تؤثر على الانخراط المدني، هذه النظرة تؤكد على إمكانيات الإنترنت (الإنترنت كساحة عامة افتراضية) لتدخل المواطنين العاديين بصفة مباشرة في العملية الديمقراطية، وتعتقد أن التقنيات الرقمية تشكل قنوات بديلة لتسهيل الانخراط المدني. وترى أن غرف الدردشة السياسية والتصويت الإلكتروني والاستفتاءات العامة، تؤدي إلى تعبئة الجاليات الافتراضية وإنعاش مستويات المشاركة الجماعية في الشؤون العامة. وجهة النظر هذه كانت أكثر شعبية بتوسع الإنترنت بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينات، وتبدو اليوم أكثر تحمسا في الإمكانية الجذرية للتقنيات الرقمية من أجل استمرار الديمقراطية (Pippa Norris 2004, pp.03-04).

وقبل المضي في تحليل الديمقراطية الإلكترونية، يمكن أن نميز ثلاثة عوامل أساسية وراء ضرورة تطبيق الديمقراطية الإلكترونية اليوم. (Vassilis Goulandris, 2004 pp 121 - 122) أولاً: توسع الامتناع عن العملية السياسية بشكل مثير، خلال العقد الماضي في كافة أنحاء العالم إلى حد أن المواطنين تركوا الحق الديمقراطي الأكثر أهمية وهو التصويت في الانتخابات الوطنية، وتعرض بعض الحقائق أن نسبة الامتناع ستصل إلى 65٪ بحلول 2020 في أوروبا الغربية لوحدها.

ثانيًا: الكثير من القضايا، أصبحت عالمية على نحو متزايد، تتطلب حلول عالمية أي أنه لا يمكن التعامل معها على مستوى الحكومات الوطنية وتمثل البيئة مثالاً واضحاً لذلك.

ثالثًا: عامل الاتصال وهو العامل الأكثر أهمية، إذ أصبح شرط الديمقراطية المعاصرة. فأوروبا اليوم، على سبيل المثال، مشكلة من 800 مليون أوروبي ممثلون بمجلس أوروبي، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تقديم وسائل عبر وطنية للاتصال والتعاون والتشاور، وهذه هي مهمة الديمقراطية الإلكترونية.

2-1. مفهوم الديمقراطية الإلكترونية:

إن أهم مفاهيم الديمقراطية الإلكترونية "e-democratie" هي تلك التي ارتبطت بصورة وثيقة "بييار ليفي" Pierre Lévy و "ميشال كارتيه" Michel Cartier. وقد كتب "Lévy" أنه "بحلول العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، يصل 80٪ من الناس إلى الفضاء الإلكتروني، واستخدامه يومياً في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية... (Félix WEYGAND, 2003, p.374).

وبالنسبة لـ "كارتيه" Cartier "الديمقراطية الإلكترونية تشمل في معناها الواسع، والأكثر استخداماً، وسيلة لممارسة الديمقراطية المشاركة من خلال تكنولوجيا الاتصالات والاتصال الجديدة (*NTIC) (P. Prévost & M.Ève Fortin, p. 27)، فالديمقراطية الإلكترونية بهذا المعنى لا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية، بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية المشاركة، من خلال ما تمنحه الأدوات التكنولوجية الجديدة.

أما بالنسبة لـ "Ann Macintosh" فالديمقراطية الإلكترونية ترجع بكل بساطة إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين، ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وتقوية الديمقراطية التمثيلية (idem).

ويؤكد بعض الفقهاء بأن الديمقراطية الإلكترونية لا تستبدل الديمقراطية التقليدية، ضمن هذا السياق، ينظر "Kenneth Hacker" و "Van Dijk" إلى الديمقراطية الإلكترونية "بأنها مجموعة من المحاولات لممارسة الديمقراطية بدون حدود الزمان والفضاء الفيزيائي" (R. Panganiban, 2004, p.06). بهذا المعنى فالديمقراطية الإلكترونية لا تشكل ثورة على الممارسات السياسية التقليدية، بل إضافة لتوسيع قنوات الممارسة في الديمقراطية التقليدية.

2-2. أصل الديمقراطية الإلكترونية:

إن فكرة الديمقراطية الإلكترونية لم تظهر مع الإنترنت، بل عرفت تدريجياً عدة

* Nouvelles technologies de l'information et des communications.

تطورات منذ الحرب العالمية الثانية مع اختراع الحاسوب، وقد جاء هذا النضج ضمن سياقات اجتماعية وسياسية وتكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة).

وتبعاً لذلك، فإن الديمقراطية الإلكترونية عرفت ثلاث مراحل أساسية (أنظر الجدول) في السنوات الخمسين الأخيرة من القرن الماضي. ويضاف إلى هذا، أنه هناك من يجعل من سنة 1920 البداية الأولى لبروز الديمقراطية الإلكترونية عندما استرعى صحفي أمريكي الانتباه إلى الراديو، وإمكانية فسحه المجال للشعب ليكون هو نفسه الحكومة من خلال التعاطي المباشر مع المعلومات (Patrice flichy, 2007, p.05).

انطلاقاً من هذا التحليل يقدم "Thierry Vedel" ثلاثة مراحل أساسية مرت بها الديمقراطية الإلكترونية وهي (Thierry Vedel, pp.02-03):

- فترة الخمسينيات: علم التحكم الآلي (السيبرانيك) الآلة كأداة للحكم.

سيطر خلال هذه الفترة اهتمام رئيسي: هو كيف يمكن أن تسهم التكنولوجيا في خدمة السياسة وترشيد وتوجيه المجتمعات بعيداً عن أهواء الإنسان، وإعادة بناء العالم دون الأخطاء والانحرافات البشرية. فالتحكم الآلي حسب "روبرت وينر" "Nobert Wiener" في كتابه: "Machine" الذي نشر عام 1948، هو إضفاء الطابع الرسمي على تدفق المعلومات داخل النظام أو بينه وبين بيئته، ويقوم على التصور أن الحواسيب الضخمة قادرة على التعامل مع مئات الآلاف من البيانات والحد من العقبات التي تفرضها النظم الإدارية. وبهذا المعنى، يصبح التحكم الآلي نهج نظامي يقلل من قوة اعتبار أن السياسة "علبة سوداء"، ويكرس التوازن بين النظام وبيئته، بدلاً من الصراع الإيديولوجي داخله.

فحركة التخطيط وترشيد الاختيار العام، التي تعتمد على أجهزة الكمبيوتر، توفر للدولة أدوات فعالة لدعم اتخاذ القرار، ومن الأمثلة التي تقدم ضمن هذا السياق، نظام برمجة وتخطيط الميزانية (*PPBS) في الولايات المتحدة وخيارات ترشيد الميزانية (**RCB) في فرنسا.

* Planning-Programming-Budgeting-System:

- منذ عام 1961، وزير الدفاع "روبرت ماكنارا" Mac Namara، عاظم بمجموعة من المهندسين والاقتصاديين، قرر تطوير دراسات معمقة لتحسين إدارة وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون". دراساتهم يتيح تحقيق وفورات كبيرة في ميزانية الدفاع من 5 إلى 10٪. بعدها قرر الرئيس جونسون في ديسمبر 1965 تعميم هذه الأساليب الجديدة في كافة الإدارات الأمريكية. في فرنسا، بدأ مركز التنبؤ والتقييم في وزارة الدفاع ودائرة الشؤون الاقتصادية بتطبيق هذه الأساليب الدولية الجديدة منذ عام 1965. الجانب الرئيسي في نظام (*PPBS)، هو إنشاء نظام مناسب للمعلومات يسمح بالتقييم الذاتي عند كل مستوى، وتحقيق اللامركزية وبذلك المشاركة في كل مستوى من مستويات المسؤولية وصنع القرار. وتعد البرمجة بحق من أهم الخطوات في هذه الأساليب. بعد هذه المرحلة، السلطة المخولة تكون قادرة على اتخاذ قرارات على أساس نتائج تحليل التكاليف مقابل المنافع أو الفعالية.

* Rationalisation des choix budgétaires.

غير أنه بحلول الستينيات من القرن الماضي بدأ هذا النهج يتعرض لانتقادات عديدة ارتكزت على تسليط الضوء على فكرة تبسيط المفهوم السياسية، فبالنسبة "لجون مينو" "Meynaut" السياسة تتسم بالتعقيد لا يمكن للتقنية أن تقلل منه، وعلى العكس من ذلك قد يكون هناك تسييس للتقنية. أما "هبرماس" "Habermas" فيرى أن التحكم الآلي والحل التقني للمشكلات يؤدي إلى عدم تسييس الرأي العام الذي يقوم على المناقشة الحرة بين المواطنين.

- فترة السبعينيات: الشبكات المحلية والديمقراطية عن بعد:

اتسم العهد الثاني للديمقراطية الإلكترونية بسمة بارزة، وهي التحول في الأهداف والنطاق والنهج، حيث أصبح ينظر إلى شبكات الكابل التلفزيونية (Les Réseaux c blés de télévision) أنها تُشكل وسائل للإعلام المحلي، يمكن استخدامها في المجتمعات المحلية.

وطلحت هذه التغيرات أيضا حقيقة مهمة وهي مدى مركزية الدولة وقدرتها في صنع القرار، بالإضافة إلى تحول الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وآثارها على المجتمع والمشاركة المدنية على المستوى المحلي. أما بالنسبة للنهج فقد ارتبط بالتأكيد على الاتصال الأفقي "Bo-tom-up" بدلا من القاعدة السابقة القائمة على أساس الاتصال من أعلى إلى أسفل "Top-dawon". بالإضافة إلى ذلك بدأت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتطور شيئا فشيئا في الجامعات والمختبرات وبدأ الباحثون يتجهون نحو تجسيد كيفية اعتماد تكنولوجيا المعلومات من قبل المواطنين والعمل على تكوين ثقافة تقنية.

وعلى المستوى الفكري والاجتماعي، فقد شكلت سنة 1968 بروز جهات اجتماعية جديدة ينعكس اهتمامها في تنفيذ التجارب، التي تهدف إلى وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة الشعب، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي من الأسفل بدلا من النظر إلى المواطن كمستهلك للسياسة.

ويمكن ربط تجارب الديمقراطية عن بعد "La télé-démocratie" في اتجاهين رئيسيين: الأول يفتح النقاش حول أشكال الديمقراطية (المباشرة، التمثيلية... إلخ)، يركز على استخدام الشبكات المحلية لإنشاء علاقات جديدة بين المواطنين والمسؤولين، استنادا إلى عمليات التفاعل التي توفرها كابلات شبكات التلفزيون. ومن أهم المشاريع التي نشأت ضمن هذا الاتجاه مشروع "مينيرفا" "Minerva" في نيوجرسي و "Hawai Televote"، وهي محاولات لتنفيذ آليات المشاركة في القرارات العامة عبر البث الإذاعي لاجتماعات المجالس البلدية، وتعد بحق إحدى المحاولات المبكرة للتشاور.

ومن الجانب الآخر فإن النزعة الاجتماعية تبدو أقوى في الاتجاه الثاني، الأكثر اهتماما بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خلق الأواصر الاجتماعية وتعزيز الهويات المحلية، وقد شكلت هذه الفكرة روح أطروحات كل من "D'illich" و "Schumacher" التي ولدت في عام 1970 أشهر الشبكات المجتمعية "Community Networks" في سان فرانسيسكو، التي تهدف إلى تنشيط العلاقات بين الناس من نفس المدينة. والحركة الحرة للشبكات "Free-Nets" في الثمانينيات، التي تهدف إلى تعزيز التبادل المباشر للمعلومات خارج القنوات المؤسسية أو التجارية. ولكن هذه المحاولات لم تصمد في مواجهة القيود التي تواجه تسويق شبكات التلفزيون، وأكثر من ذلك فقد ارتبط الضعف النسبي للعهد الثاني للديمقراطية الإلكترونية أكثر بالتلفزيون الذي أصبح أداة للتسليية بدلا من المشاركة المدنية. بالإضافة إلى أن التجارب السابقة لم تؤد إلى توسيع المجال العام.

وضمن هذا السياق، يجادل البعض بأن أفكار المواطنة والحرية السياسية متأصلة في المجال العام غير أن أجهزة إعلامنا التقليدية كمجال للنقاش العام كانت مصحوبة بأفكار من الأعلى إلى الأسفل، يسيطر عليها منطق الأبوية (Anna Malina, 1999, p.23).

- فترة التسعينيات: الإنترنت والديمقراطية الإلكترونية:

لقد شكل منتصف عام 1990 مرحلة جديدة في تطور فكرة الديمقراطية الإلكترونية، ويرجع ذلك أساسا إلى الإنترنت لما يمنحه من تنوع في أشكال الاتصال وحرية التعبير وبساطة الاستخدام، فقد أصبح ينظر للإنترنت كشبكة عصبية اجتماعية، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق "آل غور" "Al Gore" عام 1994 بالقول "نحن الآن يمكن أن نخلق شبكة معلومات كوكبية ترسل الرسائل والصور بسرعة الضوء من المدينة الأكبر إلى القرية الأصغر في كل قارة" (OECD p. 144, 2003). ويبدو أن الإنترنت ليس فقط عرضا لحلول جديدة للمشاكل التقليدية للسياسة، بل نموذجا جديدا للعيش وعصرا جديدا للسياسة. كإحدى الاستجابات لعصر العولمة ويقول "أتوني غدنر" "انه في الوقت الذي تفقد فيه الديمقراطية والحكومة الفاعلة سيطرتها على الأحداث، فإن ما نحتاج إليه هو تعميم الممارسة الديمقراطية ذاتها أو "دمقرطة الديمقراطية" "Democratising democracy" (أحمد فرج، 2005، ص 98).

ويكون تعميم الممارسة الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، بتصميم السياسات ضمن فضاء الكبروني "Cyberspace" مفتوح غير هرمي، يبنى فيه الأفراد علاقات مستقلة تماما. ومن بين الرؤى الرئيسية الذي دعمت هذا المفهوم، تلك التي طرحها "Howard

Rheingold الذي ينظر إلى المجتمع الافتراضي أنه خلية أساسية لعصر جديد للسياسة، بفضل الإمكانيات التفاعلية لشبكة المعلومات، التي تمكن المواطنين بسهولة من تكوين رأسمال اجتماعي، يعطيهم السلطة الحقيقية في العمل السياسي.

جدول يبين: العصور الثلاثة لتطور الديمقراطية الإلكترونية.

الحقبة الزمنية	السياق الاجتماعي والسياسي	السياق التقني	الموضوعات، النطاق والفواعل المفضلة
1950 - 1960 الألة كأداة للحكم - La machine à gouverner - Norbert Wiener - Karl Deutsch	• الخروج من الحرب العالمية الثانية، والدخول في حرب باردة • تميزت بتدخل قوي للدولة. • ظهور الإدارة العامة	• اعتبر الحاسوب أداة قوية في علاج البيانات. • أنظمة كمبيوتر مركزية	• التسيير الفعال للإدارة. • لانية العلاقة من الدولة إلى المجتمع • السلوك العلمي للعمل العمومي.
1970 - 1980 الديمقراطية عن بعد: La télé-démocratie - Amitai Etzioni - Benjamin Barber - Franck Arterton	• أزمة اجتماعية وسياسية نهاية 1960 ورفض المؤسسات السياسية. • العودة إلى المحلية كبديل لإعادة بناء السياسة.	• شبكات الكابل التلفزيونية والتفاعل الذاتي المحلي. • المجتمع المحلي كمختبر لديمقراطية قوية.	• تحديث الديمقراطية التمثيلية من أجل علاقة أفضل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين. • المجتمع المحلي كمختبر لديمقراطية قوية.
1990 - 2000 الديمقراطية الإلكترونية Lacyber-démocratie - Howard Rheingold - Alvin Toffler - Esther Dyson	• رفض تدخل الدولة. • العولمة طرحت تساؤلات حول نهاية الدولة القومية. • تصاعد الفردانية والقيم الليبرالية التحررية.	• اتساع توزيع الحاسوب، وتطور الإنترنت، حيث أصبح ينظر إلى شبكة الإنترنت بوصفها شبكة مفتوحة لا مركزية، وتقدم عالمي قوي يسمح بالاتصالات الغير هرمية.	• إعادة تأسيس الصلات الاجتماعية داخل المجتمعات الافتراضية أي أن المواطن أصبح مستقلاً ذاتياً ضمن فضاء عالمي (القرية العالمية). • الفضاء الإلكتروني أداة جديدة للتنظيم السياسي.

المصدر: Thierry Vedel, 2003, p.05

2 - 3. فعالية الانترنت في مشاركة المواطن السياسية.

يمكن أن نقدم الأبعاد الحقيقية لفعالية الإنترنت السياسية، في ثلاثة أوجه رئيسية، هي تلك التي أسس لها تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" عام 2003 وأشارت لها مختلف الأدبيات وهي:

- إعلام المواطن.
- استشارة المواطن أو الاستشارة الإلكترونية.
- المشاركة النشطة للمواطن.
- إعلام المواطن: وينظر إلى الوصول إلى المعلومات في مفهومه البسيط، على أنه علاقة أحادية الاتجاه تنتج فيها المجالس والحكومات المعلومات وتقدمها للاستعمال من قبل المواطنين، فهي تزودهم بالمعرفة للمشاركة أكثر في العملية الديمقراطية. ويؤكد "Prévost" و "Séigny" و "Vedel" و "Hanselmann" على أن الطبيعة الإلكترونية لتوزيع المعلومات يجب أن تكون عبر ثلاثة أنواع (P. Prévost & M.Ève Fortin, p. 75):

- * المعلومات العامة التربوية: تسمح للمواطن بمعرفة المجتمع وإقليم واقتصاد الدولة.
- * معلومات حول الحكومة: ترتبط بمعرفة المواطنين لممثلهم ونظام الحكم ووظائفه ومختلف مكوناته (الوزارات، الوكالات، المشاريع... إلخ).
- * معلومات خاصة بالقضايا والنقاشات والقرارات السياسية: تسمح للمواطن من معرفة طبيعة المشاكل التي تواجهه، هذا النوع من المعلومات تشخيصي، يُمكن من صياغة الحلول ومواجهة المشاكل في المدى القريب أو البعيد.
- وتبرز أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات في إعلام المواطن أكثر على المستوى المحلي، كأدوات لجلب الانفتاح والتأثير للإدارة المحلية، بواسطة النشرات الإلكترونية، وتقديم الاستثمارات والوثائق المطلوبة، وكل ما يرتبط بجعل الإدارة المحلية أكثر شفافية من أجل زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات على المستوى المحلي. ومن ثمة يمكن أن تكون القدرة على نشر معلومات دقيقة وشاملة، أداة قوية للحكم الجيد، فإجراء الصفقات، على سبيل المثال، بشكل مفتوح وبمعرفة العامة للقواعد التي ستطبق، قد أثبت فاعليته في مكافحة الفساد (K. Mlikota & X. Castro Sardi p. 10, 2002).

ومما يدعم هذه الفكرة أكثر تلك المبادرات التي أطلقتها معظم الدول، ففي النرويج مثلاً، يعد الموقع البلدي (www.mr-fylke.org) في مقاطعة "Romsdal" مصدر ثمين لإعلام المواطن. وقد تم تطوير موقع الويب المحلي للمقاطعة عام 1998 عندما قررت الإدارات المحلية حمل المعلومات عن السياسات وقرارات المجلس إلى المواطنين، وقد أدت إعادة تصميم الموقع إلى السرعة وتخفيض الكلفة الإعلامية، فعلى سبيل المثال، فقد استعمل الموقع لإرسال اجتماعات المجلس إلى قرية "Fjord" البعيدة التي كانت تتمتع بتغطية إعلامية محدودة (ibid., p.11).

و في الوقت نفسه فقد شكلت البوابة المفتوحة في سيول بكوريا: (www.cddc.vt.edu/digita) (gov/gov-cases.html) أحد إجراءات الإنترنت الرائدة في تحسين المشاركة المدنية، حيث تعرض البوابة دليل مسحي شامل عن الفساد، حتى يُسمح للمواطنين بالمراقبة، كما تقدم رخصاً مجانية للدخول إلى المعلومات. ففي مارس 2000، أي سنة واحدة بعد إطلاق النظام، وصل متوسط الزيارات إلى 1600 زائر باليوم، واعتقد 84,3% بأن هذا النظام المفتوح قد أدى إلى الشفافية (idem).

■ **الاستشارة الإلكترونية: "E-consultation"**: يمكن تعريف الاستشارة بأنها تلك العلاقة المزدوجة بين صنع السياسة والمواطنين (F.M. Ramadan & M. D.Lerberghe, 2005, p.05). هذا المعنى تشكل الاستشارة عملية التغذية المرتدة "Feedback" للحكومة من خلال تعليقات المواطنين، فالحكومة توفر المعلومات وتحدد القضايا قيد التشاور، في حين أن المواطنين مدعوون إلى المساهمة بآرائهم ووجهات نظرهم. تبدأ الاستشارة على الإنترنت بوضع جداول الأعمال للتشاور، تشكل من مجموعة من الأسئلة، ودعوة المواطنين لتقديم آرائهم على الإنترنت. وتعتبر بوابات الإنترنت والمنتديات والبريد الإلكتروني وغيرها، من الأدوات المستخدمة في الحصول على آراء المواطنين.

ومن ثم، فمن أهداف التشاور على الإنترنت هو تسهيل المشاركة من خلال السماح للمواطنين من الحصول على معلومات واضحة عن المواضيع والقضايا التي يتم تناولها، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاركة من خلال الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد والجماعات رغم اختلاف المسافة والزمن والعمر، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه فإن التشاور على الإنترنت يعمق المشاركة من خلال التفاعل بين المواطنين والحكومة والمسؤولين والمنتخبين وحتى بين المواطنين أنفسهم ضمن استشارات مغلقة، وتشكل بوابة كندا (www.counsellingcanadians.gc.ca) مثالاً جيداً في هذا السياق. فالاستشارة تشكل إطاراً للانخراط في مناقشات حقيقية أكثر عمقا من خلال تبادل الخبرات على نحو يعمق فهم المواطنين وتمكينهم من المساهمة بنشاط في صياغة السياسات.

ويمكن أن ينظر، للاستشارة على الإنترنت كعملية للاتصال المطلق بين المجالس والجمهور، ومكون للحوار المستمر الذي يستهدف تضمين أغلبية المواطنين في عملية اتخاذ القرارات كإحدى أوجه الحكم المحلي، ففي ربيع 2001، مثلاً قررت بلدية "Kalix Ko-mun" في السويد، تعديل وتحسين مركز البلدة، ففضلت منذ البداية أن تنشأ حوار مفتوح حول الحلول الشاملة لمركز البلدة، فلم تكن مسودات وخطط جاهزة بل طلب من كل مواطن، ابتداء من السن الحادية عشر، المشاركة عبر المنتدى: (<http://www.votia.com>)، بالإجابة عن الأسئلة على الإنترنت وخلال أسبوعين مكن منتدى السياسة المواطنين من مناقشة كل القضايا، وقد وجد 72% من المشاركين أن التجربة مفيدة ديمقراطياً (2002, K. Mlikota & X.Castro Sardi, p.18).

وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصال، توفر إمكانية السماح لصناعي السياسات بالذهاب مباشرة لمستخدمي الإنترنت وتقييم النجاح المحتمل لأي مشروع سياسي من خلال الآراء المختلفة للمواطنين، فإن الاستشارة على ضوء هذا الطرح تبقى مجرد إعلام الحكومة حتى تتمكن من الاستطلاع والتحقيق في آراء المواطنين في حين، تحتفظ بالحق في تقديم القرارات النهائية. مما يجعل عملية التغذية الرجعية "Feedback" محل جدال، وقد أبرز "روزن" "Rosen" هذه النقطة في مراجعته للديمقراطية الإلكترونية بالإدارات المحلية السويدية ويقول بأن "الاستشارات عادة ما نفذت في المراحل الأولى لصنع السياسات، التي يكون عندها القرار النهائي غير واضح، ولربما تحتاج الاستشارة أيضاً إلى مرحلة تالية للقرار النهائي" Rosen, T. 2004, p.06.

■ **المشاركة النشطة للمواطن: طبقاً "لروبت دال" "R.Dahl"** المواطن يجب أن يملك الفرصة في تقرير الشؤون التي ستوضع على جدول الأعمال العام (Doug Shuler 1998, p.84). ووفقاً لهذا المعيار البسيط، المشاركة الفعالة هي أن كل مواطن مؤهل للمشاركة في العملية الديمقراطية.

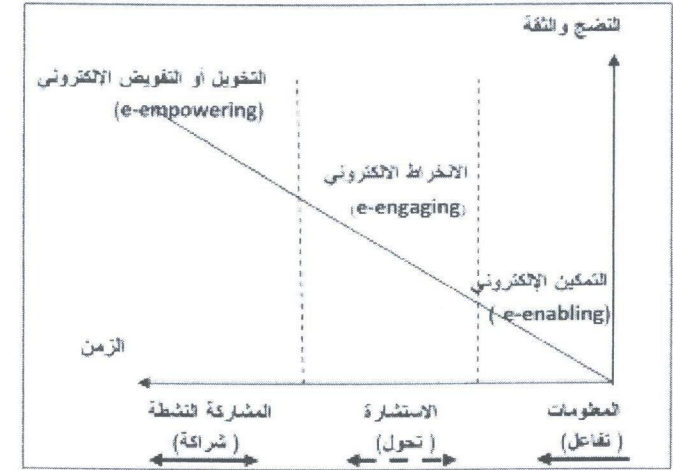
من هذا المنطلق، فالمشاركة هي المبدأ الأساسي للديمقراطية ضمن نشاطات تعاونية لإنجاز أهداف مشتركة وقد أصبحت المشاركة الإلكترونية، المستندة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إحدى الوسائل الجديدة لتسهيل الحكم، وفي هذا السياق يشير "براون" "Brown"، أن تأثير العلم الحديث على الديمقراطية يروج لقيم الديمقراطية التحررية مثل الشفافية والحلول الجماعية، ويساعد على وضع سياسات عقلانية أكثر فعالية" (Islam M. Sirajul, 2008, p.02).

فالمشاركة الإلكترونية تتعلق بالتأسيس لثقافة جديدة في اتخاذ القرارات، وطبقاً "لأوليفر ماركر" "Oliver Märker"، المشاركة الإلكترونية تقنية قادت لتحديث الأنظمة السياسية لا يجب أن تؤدي إلى قاعدة أوسع للاتصال بين المواطنين وممثلو الحكومة فحسب، بل إلى قاعدة أوسع لشرعية القرارات السياسية قبل كل شيء (H. Markt & H.G. Jansen 2006, p.09).

وعلى أساس تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، طورت "آن ماكنتوش" "Ann Macintosh" ثلاثة مستويات للمشاركة الإلكترونية وهي: التمكين الإلكتروني (e-enabling)، الانخراط الإلكتروني (e-engaging)، التخويل أو التفويض الإلكتروني (e-empowering)، وضمن التخويل، المواطنون لا يشاركون بشكل نشيط فحسب، وإنما يشكلون دعماً لمختلف المبادرات ويظهرون كمسهلات مهمة في تزويد العملية السياسية بالأفكار من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up) (Ann Macintosh, 2004, p.03).

* **التمكين الإلكتروني (e-enabling)**: ويهدف إلى ضمان معلومات سهلة الوصول وأكثر فهماً لجمهور أوسع.

- * الانخراط الإلكتروني (e-engaging): الاستشارة مع جمهور أوسع يدعم النقاش التداولي.
- * التحويل أو التفويض الإلكتروني (e-empowering): هنا يظهر المواطن من خلال رد الفعل كمنتج في صياغة السياسة وليس كمستهلك لها.
- شكل يبين: المستويات المتكاملة للمشاركة الإلكترونية.



المصدر: Islam M. Sirajul, 2008, p 06

من خلال الشكل تبرز المعلومات في المستوى الأول ويكون تمكين المواطن من المعلومات، من خلال نشرات الحقائق على مواقع الويب. أما في مستوى الاستشارة فتبرز تلك العلاقة المزدوجة بين الحكومة والمواطن، بوضع الحكومة للأسئلة ومساهمة المواطنين بوجهات نظرهم من خلال التعليق العام على الانترنت وغرف الدردشة والاستطلاعات والاجتماعات العلنية، أما المشاركة الإلكترونية النشطة فتكتسب مع مرور الوقت وتمتلك مستوى معين من النضج والإدراك، المرتبط في حد ذاته بتقدم الحكومة الإلكترونية بشكل عام في أي دولة، ولا يعبر هذا المستوى فقط على تطوير تقنيات المعلومات التي تسهل عملية التفاعل لكن أيضا ممارسين بمهارات عالية أو ما يطلق عليه النضج التقني العالي حسب الجمعية السويدية للإدارات والمناطق المحلية.

2 - 4. آليات المشاركة السياسية ضمن منطق الديمقراطية الإلكترونية:

توجد تشكيلة واسعة من المجالات التفاعلية للارتباط على الإنترنت التي تسمح للأفراد بالاتصال ببعضهم البعض. وتشمل مجموعة من التطبيقات المخصصة لزيادة المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار مثل البريد الإلكتروني الذي يسهل الاتصال بالمنتخبين، ومواضيع المنتديات التي تمكن المواطن والرأي العام من تقديم مقترحاتهم.

أولاً: العرائض الإلكترونية (e-Pétition):

في كثير من بلدان العالم، ومنذ فترة طويلة أصبحت العرائض تستخدم من طرف المواطنين لجعل مشاعرهم معروفة حول القضايا التي تهمهم. وببساطة العريضة هي طلب رسمي إلى سلطة أعلى، على سبيل المثال، البرلمان أو سلطة أخرى وقعت من جانب واحد أو عدد من المواطنين. وقليلة هي البلدان التي تستخدم اليوم، التكنولوجيا أو التمكين الإلكتروني في استقبال التماسات أو عرائض المواطنين.

ويمكن ربط استعمال العرائض الإلكترونية لأول مرة بالبرلمان الاسكتلندي، حيث مثلت تلك الشراكة بين اتصالات اسكتلندا والمركز الدولي للديمقراطية الإلكترونية* بجامعة ناير "Edinburgh" نقطة البداية لتطوير نظام العرائض الإلكترونية. وفي شهر فبراير من عام 2000 أطلقت الحكومة البريطانية لبرنامج تحت تسمية: "في خدمة الديمقراطية" "In the service of Democracy"، ومن بين ما تضمنه البرنامج إمكانية توجيه عريضة إلكترونية للوزير الأول (J.Gaud, 2006 p.20). ويمكن اعتبار البرلمان الاسكتلندي الجسم القانوني الأول في العالم، لقبول العرائض الإلكترونية رسمياً وجمع التوقيعات على الإنترنت، وقد أطلق النظام رسمياً في عام 2004. باستعمال موقع العريضة الإلكترونية (epetitions.scottish.parliament.uk) عن طريق الصفحة الرئيسية:

(PPC): www.scottish.parliament.uk/s3/committees/petitions/index.htm، ويمثل نظام الخادم الإلكتروني لشركة اتصالات بريطانيا "British Telecom"، ويزود هذا النظام المواطنين ليس فقط في كافة أنحاء اسكتلندا ولكن في كافة أنحاء العالم بمنتدى إلكتروني لتصويت مخاوفهم إلى البرلمان، وقد ذكر الفريق التوجيهي الاستشاري للنظام أنه ينبغي استخدام جميع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل مبتكر ومناسب وأضاف: "... من المهم تمكين الأفراد والجماعات للتأثير على البرلمان وجدول الأعمال، ونحن ننظر في عدد من النماذج من البرلمانات الأخرى لمعالجة العرائض، قد خلصنا إلى أنه من الأفضل تشجيع هذه العرائض؛ لما تتضمنه من وضوح وقواعد بسيطة من حيث الشكل والمضمون..." (OECD, 2003, p.57).

* مركز بحوث أسس في عام 1999، يبحث في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف دعم الديمقراطية وعملية اتخاذ القرارات. يعمل مع الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية في أوروبا وغير العالم لدمج هداية تطبيقات البرامج بالتحليل السياسي والاجتماعي، ويركز جدول أعمال المركز على بحث ثلاثة قضايا رئيسية:

- كيف يمكن أن تدعم التقنية مشاركة الجمهور في القرار الديمقراطي؟
- كيف يمكن للتقنية أن تمكن من سهولة الوصول إلى معلومات مفهومة؟
- ما التأثير الاجتماعي الحضاري للتقنية على العملية الديمقراطية؟

ثانياً: المنتديات الإلكترونية (Webblog) :

إذا نظرنا إلى المنتديات الإلكترونية كأداة جديدة للديمقراطية الإلكترونية فهي "التقدم النهائي للديمقراطية الإلكترونية على شبكة الويب" (M. Ciprut P.32, 2005). كما صرح "روبرت هنسلر" "Robert Hensler" مستشار الدولة وكانتون جنيف في المؤتمر الدولي السادس حول الديمقراطية الإلكترونية بـ "Issy-les-Moulineaux"، فالمنتديات الإلكترونية تمكن من التعبير بحرية، خاصة في الدول التي تكون فيها الرقابة مركزة في يد الدولة، حيث يصبح نشر كتاب أو إصدار جريدة يتطلب تصريحاً من طرف الدولة.

إن هذا الحديث عن المنتديات الإلكترونية، يجب فهمه ضمن سياق "الديمقراطية التداولية"، التي تكمن في فكرة أساسية، هي أن المواطنين لا يشتركون فقط في تسجيل تفضيلاتهم، لكن أيضاً في الكلام حول تلك التفضيلات، وقد قال الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" "John Dewey" في هذا السياق بأن "الديمقراطية بدأت بالمحادثة والنقاش" وبنفس الطريقة اقترح كل من "Hill" و "Hughes" بأن النقاش هو قلب الديمقراطية وأكد "باربر" "Barber" أنه لا يمكن أن تكون ديمقراطية قوية وشرعية بدون كلام مستمر. ومنتديات المناقشة على الإنترنت ترى هنا كتنقية تجعل من هذا الكلام وهذه المحادثات إمكانية حقيقية، هذه الخصائص التقنية للإنترنت أدت إلى خلق "عالم افتراضي" يؤسس لشروط الديمقراطية التداولية. فمجموعات النقاش على الإنترنت تسمح للمواطنين وهم يمارسون وظائفهم اليومية، أن يشاركون ضمن جداول أعمالهم اليومية في النقاشات التي تثير اهتمامهم ويعزز ذلك "دايسون" "Dyson's" بقول "أن الشبكة ستبني النشاط بدلاً من الاستسلام"، وأنها تروج لتطوير أشكال من الحكومات أكثر ديمقراطية، أين المواطنون سيكونون قادرين على تطوير صوت ذو مغزى في حكوماتهم (S. Wright & J. Street, 2007, pp. 851-852).

واستناداً إلى ذلك، فقد نجحت الحكومة الفنلندية عام 1998، كمثال ناجح، في وضع قرار عالي النوعية حول الخدمات والحكم الجيد والمجتمع المدني المسؤول عن الحكم والسياسة، والمشاركة في صنع القرار في كل المستويات الحكومية. وقد أدى هذا القرار إلى بداية مشاريع مختلفة كان أهمها مشروع وزارة المالية الذي انطلق في 1999، وكان الغرض من المشروع تحسين إمكانية المواطنين من التأثير في صنع سياسة الحكومة الرسمية بواسطة تقنيات المعلومات والاتصال ومن أهم الأبعاد المختلفة التي شملها المشروع:

- تطوير منتدى المناقشة (www.otakantaa.fi) الذي يعني "شارك بوجهة نظرك معنا"، الذي يمكن المواطنين من التعليق وإعطاء وجهات نظرهم حول القضايا الموجودة تحت التحضير في الوزارات (OECD, 2003, p99)، والفكرة الأساسية التي تبرز هنا من خلال منتدى المناقشة الفنلندي هي خلق قاعدة استشارة حول قضايا الحكومة المركزية في المراحل المبكرة للتحضير.

* مدينة فرنسية تقع في الجنوب الغربي من العاصمة باريس، على طول نهر السين.

ثالثاً: البريد الإلكتروني (e-mail) :

لقد أصبح النزوع إلى الاتصالات عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني، في العقود الأخيرة، أمراً مثيراً للاهتمام، وعلى خط مواز، فإننا نشهد تراجع أشكال الاتصال الأكثر شيوعاً مثل كتابة الرسائل والمكالمات الهاتفية، التي اعتبرت مضيعة للوقت، ويشير ذلك ببساطة، إلى أن اتصال اليوم يتجه إلى تضمين وسائل اتصال موزعة بسهولة وأقل تكلفة مثل البريد الإلكتروني. ولعل إحدى التطبيقات الأسبق للإنترنت كانت، البريد الإلكتروني، بل الأكثر تكيفاً مع مشاريع وكالة مشاريع البحوث المتقدمة "ARPA" في 1972 بالولايات المتحدة الأمريكية (Ingrid Parent & N. Cruickshank, 1999, p92). وقد سمح البريد الإلكتروني للمستعملين الأكثر بعداً، على وجه التحديد، بإرسال الرسائل لبعضهم البعض، حيث كان نجاح هذا التطبيق كان كافياً في أن يلهم الاستثمار والتطوير المستمر في مجال الإنترنت.

وبتطور استعمال البريد الإلكتروني من قبل المواطنين كأداة للاتصال مع العائلة والأصدقاء. تطرح هذه الظاهرة، كعنصر جديد في العلاقات والاتصال، العديد من الأسئلة أهمها، كيف سيستعمل المسؤولون الحكوميون هذه التقنية لخدمة الناس؟ ومن جهة أخرى كيف سيؤثر المواطنون في صنع السياسة من خلال هذه التقنية أيضاً؟

البريد الإلكتروني كأداة للنقاش السياسي والمشاركة، فقد بدأت الحكومات بتزويد مواقع الويب العامة لها بالبريد الإلكتروني للسماح للمواطنين بالاتصال مباشرة بالمنتخبين والمكاتب البرلمانية. ومن بين أوجه التطور التي أضافها البريد الإلكتروني، هي تمكين المواطنين من تأسيس حوار مع أعضاء البرلمان دون وجود ضرورة للمرور على الحزب السياسي أو المكتب الإداري المركزي، ولا يمكننا هنا التطرق إلى كل التجارب البرلمانية في هذا السياق، ولكن يكفي أن نقف عند تقرير الأمم المتحدة لعام 2008 حول البرلمان الإلكتروني**. حيث يعرض التقرير مستنداً على نتائج المسح العالمي حول استعمال تكنولوجيا الاتصال في السلطات التشريعية لـ 188 بلداً، أن 88٪ من غرف البرلمان قد أتاحت للجماهير إمكانية الاتصال بالبرلمان عن طريق البريد الإلكتروني وإبداء مختلف الآراء، وقد أشارت نتائج المسح إلى:

* أن البريد الإلكتروني كان الطريق الأساسي لاتصال المواطنين إلكترونياً بالبرلمان.

* أن 77٪ من المسؤولين وغرف البرلمان يستلمان البريد الإلكتروني.

* ترد البرلمانات على رسائل البريد الإلكتروني في 83٪ حالة، وطرح المسح في نفس الوقت صعوبة في التعامل مع الحجم العالي من رسائل البريد الإلكتروني.

* States Advanced Research Projects Agency.

** التقرير أجري بالمركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال "Global Centre for ICT" بين شهر جوان وشهر نوفمبر 2007.

يظهر من خلال هذه النتائج أثرين بارزين للبريد الإلكتروني:

* يتعلق الأول، بأن البريد الإلكتروني يزيد من التمثيل التشريعي للمواطن، لأن أكثر الناس سيجدون أنه من السهل إرسال بريد إلكتروني من كتابة رسالة إلى ممثل سياسي.

* أما الأثر الثاني فيتعلق، بجعل الأمر أكثر سهولة على المشرعين للبقاء على اتصال مع المواطنين، والتجاوب أكثر مع تفضيلاتهم وطلباتهم السياسية. فعناوين البريد الإلكتروني سهلة نسبياً للوضع على مواقع الويب، بينما القنوات الإلكترونية الأخرى تحتاج إلى طلب مصادر أكثر من ناحية التقنية والموظفين. وهذا ما يقلل العبء على مدراء مواقع الويب، كما أن عناوين البريد الإلكتروني أكثر سكوناً ولا تتطلب إدارة بيانات ثابتة أو تجديد منتظم (A. H. Trechsel & R. Kies, 2003 p22).

رابعاً: التصويت الإلكتروني كأساس للديمقراطية الإلكترونية؛

تصنف الأدبيات الأنثروبولوجية، كل النشاطات الاجتماعية التي ارتبطت بالانتخاب، كطقوس تحسن الإحساس بالانتماء لجماعة مدنية معينة. أما من وجهة النظر الذاتية، فإن قيمة فعل التصويت تتجسد في الإحساس بأن "المواطن سيكون عنده رأي"، بالإضافة إلى التعلق بالتعبير عن الإرادة الجماعية للمواطنين (Letizia Caporusso, 2006, p193).

وعلى ذلك فإن درجة تضمين ومشاركة المواطنين في حكومتهم، كانت تقليدياً القضية التي أدت إلى أغلب التغيرات السياسية على مر التاريخ. غير أن هذا لا يعني أن تكون إجراءات أو أدوات المشاركة ضمن إطار قديم، لأن هذا سيعطي مجتمعنا الحالي صورة سيئة.

من هذا المنظور يبدو، أن تطور تقنيات المعلومات والاتصال أيضاً سيتكون قادرة على تغيير أنماط التصويت وإجراءاتها، من خلال التصويت الإلكتروني. وبالرغم من أن التصويت الإلكتروني موجود لعدة سنوات، على شكل ماكينات التصويت، غير أن تطور الإنترنت شكل حقلاً جديداً من التعبير، بالتمكين للتصويت عن بعد "Distance voting". وفي هذا المجال يعد تنظيم تصويت عبر الإنترنت في "أريزونا" في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2000 لتعيين المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية، بدايةاً لشكل جديد من التعبير الديمقراطي (The Internet rights forum, 2003, p07).

أما على المستوى الأوروبي فقد كان كانتون "جونيف" أول من استعمل التصويت عبر الإنترنت (J.Gaud, 2006, p22). ويلاحظ اليوم أن الكثير من البلدان مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وألمانيا والمملكة المتحدة وحتى إستونيا أصبحت من أكثر تشريعات التصويت الإلكتروني.

يبدو، أن أحد أقوى المبررات للأخذ بالتصويت الإلكتروني، ينصب في ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تقليص التلاعب بالنتائج وتحسين دقتها والسرعة في إحصاءها وزيادة المشاركة

والتقليص من الكلف الانتخابية. غير أن التركيز في هذه الدراسة سينصب على الهدفين الأخيرين للتصويت الإلكتروني.

❖ التصويت الإلكتروني وتسهيل المشاركة: إن إحدى الحجج النظرية للأخذ بأنظمة التصويت الإلكتروني، هي أن المشاركة السياسية يجب أن لا تبقى بعيدة عن التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومن ناحية أخرى، مازالت هنالك عدة مخاوف أيضاً حول تحويل قنوات المشاركة السياسية، التي يمكن أن تظهر معها قيماً جديدة تتنافى والأهداف الديمقراطية العليا، مثل المساواة والحرية وسرية التصويت أو يمكن أن تصبح فجأة ثانوية نتيجة استعمال هذه التقنيات الجديدة (J. Barrat Esteve, 2006, p51).

وبعيداً عن إيضاح ذلك، ينصب التفكير بشكل بارز، في هذا السياق، حول تقديم بعض العناصر لدور التصويت الإلكتروني في دعم الديمقراطية من خلال مناقشة إحدى الأهداف الرئيسية للتصويت الإلكتروني في تسهيل وتنمية المشاركة الانتخابية، ويمكن في هذا الإطار توقع ثلاثة أهداف رئيسية (The Internet rights forum, 2003, p12):

أولاً: سيكون تسهيل التصويت في أماكن ماعدا المركز الانتخابي، أمراً أكثر توافقاً مع اتجاهات العمل الجديدة (نمو القدرة على التنقل مهنيًا)، وأسلوب الحياة بشكل خاص.

ثانياً، تسهيل التصويت لصالح المجموعات الذين يصادفون صعوبات في التنقل إلى المركز الانتخابي، بسبب السن أو الإعاقة، هذه المجموعات التي تصادف العديد من المشاكل عندما يتعلق الأمر بممارسة حق التصويت.

ومن الناحية الأخرى، قد يشجع الناخبين الشباب على المشاركة، كمستعملين منتظمين لتقنيات المعلومات، حيث سيجدون في هذا الطريق الجديد للتصويت أداة اشترك أكثر حداثة.

غير أن المشاركة المنخفضة في بعض الانتخابات لا تتعلق فقط، بشروط التصويت الطبيعية، بل أن بعد بعض الناخبين عن الانتخابات كان لأسباب سياسية واجتماعية، بسبب نقص اهتمامهم، من هذا المنطلق فإن التصويت الإلكتروني من غير المحتمل أن يكون له تأثير واضح على زيادة مشاركة الناخبين، بل وقد يصبح التصويت لديهم أكثر صعوبة حتى. وبالرغم من كل ذلك، فإن تجارب التصويت الإلكتروني التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تميل إلى ارتفاع في المشاركة؛ فتأثير الإنترنت يتضح، على سبيل المثال، في المشاركة في الانتخابات الأمريكية في مارس 2000 عندما قرر الحزب الديمقراطي، استخدام الإنترنت، إلى جانب الوسائل التقليدية، كوسيلة لتعزيز المشاركة في الانتخابات التمهيدية بين "آل غور" "Al Gore" و "بيل برادلي" "Bill Bradley" و "هيدر هاردر" "Heather Harder" في أريزونا حيث تضاعف

نسبة المشاركة بسبعة أضعاف في الفئة العمرية بين 18 - 55 سنة (R.Tregouet, 2002, p54)، وربما كان لتطبيق التصويت الإلكتروني أيضاً، التأثير نفسه على المشاركة في الانتخابات في المثال السويسري، حيث أدى إدخال التصويت الإلكتروني عام 2001 إلى زيادة مطلقة بنسبة 9٪ والتي ينبغي أن تعتبر في غاية الأهمية (A.Auer & A. H.Trechsel, 2001, p54).

❖ **التصويت الإلكتروني وتقليل كلفة الانتخاب:** إن أهم أوجه التفاوت بين التصويت التقليدي والتصويت الإلكتروني تبرز في كلفة الانتخاب، حيث تتضمن اليوم عملية تمويل الانتخابات كلف إنسانية واقتصادية ووقت أطول يجعل الأمر أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك فإن عقلانية التصويت الإلكتروني تبرز في جعل العملية الانتخابية أقل تكلفة وأسهل من حيث التنظيم والوقت.

يتجلى قلق الكلف الانتخابية، أولاً من الناحية الاقتصادية، ونتيجة لذلك شكل استخدام شبكة الإنترنت والرسائل القصيرة (SMS)، نتجت وفرة في تكاليف الانتخابات، فإجراء انتخاب لـ 40 مليون شخص يتطلب من الناحية العملية 8000 طن من الورق في المتوسط، وأكثر من 90٪ منها يلقي بها. ففي فرنسا، على سبيل المثال، فإن التخلي عن بطاقة الاقتراع يوفر للدولة من الناحية الاقتصادية من 10 إلى 15 مليون أورو (Thierry vedel, 2007, p22). وتنظيم الانتخابات في باريس، بشكل خاص، التي تضم 914 مركز انتخابي تتطلب 4500 شخص وعشرة أيام لترتيب هذه المراكز مما يكلف البلدية أكثر من 1.8 مليون أورو (R.Tregouet, 2002, p55)، وفضلاً عن ذلك، يمكن أن ينظر للتصويت الإلكتروني كحل جوهري من حيث المبدأ، في حساب تكلفة الوقت والطاقت اللازمة لتسجيل الناخبين وإجراء عملية التصويت. بالنسبة لوسائل التصويت الأخرى مثل البريد التوكلي، وحصر تنظيم الانتخابات في عطلة نهاية الأسبوع بدلاً من يوم عمل.

ويعتقد في هذا السياق، بأن إجراءات التسجيل في أغلب الأحيان، كانت مانعا مهما للمشاركة، فعلى عكس العديد من البلدان مثل بريطانيا والسويد وكندا التي يقع فيها التسجيل على مسؤولية الحكومة من خلال الإحصاء السنوي للمواطنين المؤهلين للتصويت فإن العديد من البلدان الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومواطنو البرازيل يجب عليهم التقدم إلى التسجيل في وقت متقدم جدا للانتخابات، الأمر الذي يجعل هذه الممارسات تقييدية ويمكن أن تؤثر على مستويات المشاركة. وضمن نفس النظرة، فإن عامل الوقت مهم في الميل إلى التصويت الإلكتروني، فعادة تجري أغلب البلدان انتخاباتها في يوم واحد، في عطلة نهاية الأسبوع، الذي يجعل الأمر أكثر سهولة على الناس في الانتقال إلى المركز الانتخابي. غير أن الأمر يصبح أكثر صعوبة في بلدان أخرى تنظم انتخاباتها في أكثر من يوم، في الهند، على سبيل المثال، هناك أكثر من 600 مليون ناخب وحوالي 800 ألف مركز انتخابي، مما يجعل حدوث الانتخاب خلال شهر عبر كامل البلاد (Pippa Norris 2002, pp.08-10) من هذا المنظور

ليس هناك شك في أن إجراء الانتخاب وفرز الأصوات لا يكون إلا من خلال تبسيط وتسريع تطبيق التصويت الإلكتروني.

وعلى الرغم من التحفظات القانونية التي أثرت ضد أنظمة التصويت الإلكتروني مثل ما عرفته التجربة الإستونية في بدايتها عام 2005 إلا أن التصويت أصبح أسهل وأسرع، ومع وجود نقاط ضعف أمنية وتقنية إلا أنها أزيلت في الكثير من الممارسات، حيث عالج التصويت الإلكتروني الكثير من المسائل الانتخابية المعاصرة، كتدني مستويات المشاركة، على سبيل المثال، فقد دعمت تقنيات الحاسوب المستعملة الاقتراع بتشكيلة واسعة من الصيغ من أجل الوصول إلى نسب مثوية أكبر من الناخبين، حيث يمكن اعتبار أن إحدى أهم الفرضيات التي استندت عليها مشاريع التصويت الإلكتروني المقدمة لحد الآن كانت أن الناخبين الشباب هم الأكثر استعجالاً للتكنولوجيا الجديدة عموماً، ومن ثم فإن زيادة المشاركة في العملية الانتخابية مرتبط بفرص استعمال التقنيات الجديدة.

ومع ذلك، سيبقى مستقبل التصويت الإلكتروني، كأحد الأوجه الأساسية في الديمقراطية الإلكترونية، مرتبط أكثر بعامل التكلفة وعامل الثقة من وجهة نظر الناخبين.

3 - تحديات تطبيق الديمقراطية الإلكترونية؛

لقد أصبحت الديمقراطية الإلكترونية، ولو بنسب أقل، حقيقة واقعة في الكثير من الدول الديمقراطية على المستويات الوطنية والإقليمية والحكومات المحلية. ويبدو أن جميع الراغبين في استغلال التكنولوجيا الجديدة والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تنشأ بين الدولة ومواطنيها، عملوا دائماً على إيجاد طرق جديدة للإعلام والتشاور وتعبئة المواطنين للمشاركة في العملية السياسية؛ فمستديات المناقشة على الإنترنت سمحت للمواطنين بإجراء نقاشات مباشرة مع السياسيين، كما أن نظم المعلومات الجديدة جعلت الأنشطة السياسية أكثر شفافية من أي وقت مضى، بالإضافة إلى أن توفر إمكانية إجراء الانتخابات والاستفتاءات على الإنترنت، منح المزيد من الفرص للمواطنين للمشاركة مباشرة في عملية صنع القرار.

وفي مقابل هذه الرؤى التفاؤلية، والحديث عن ثورية تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها في شكل السياسة والديمقراطية، يطرح سؤال جوهري هو: كيف يمكننا أن نتصور الديمقراطية الإلكترونية إذا كان جميع المواطنين لا يملكون الوصول إلى الإنترنت؟

3-1. الديمقراطية الإلكترونية والفجوة الرقمية:

إن الحديث عن مفهوم الفجوة الرقمية قد بدأ في نهاية التسعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، في قسم التجارة والاقتصاد والإحصائيات. وقد قدمت الفجوة الرقمية كوجه

للتعبير عن عدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهي في النهاية ترجمة صريحة للفجوة الاجتماعية والثقافية أيضا (Prévost & M.Ève Fortin, 2004, p244).

ويمكن القول في البداية، أن الفجوة الرقمية هي مؤشر يعكس تباين الموارد في العالم خاصة بين الشمال والجنوب. ويظهر عدم التكافؤ في التكنولوجيا بين الشمال والجنوب، حيث أن الاقتصاديات الصناعية في الغرب تتحرك بسرعة في إدخال تقنيات المعلومات الجديدة بينما أخفقت الكثير من الدول في عمل ذلك، إلى وقت قريب، أكثر من نصف الإنسانية لا تستعمل الهاتف، ولعل أبلغ تفسير لهذا الاختلاف هو أن الهواتف الموجودة في مقاطعة "مونتريال" بكندا لوحدها أكثر من بنغلادش في مجملها. ووفقا لذلك قدم "فرندا" "Franda" أن "الإنترنت لم يقدم أي شيء للعالم الفقير [...] لكن ساهم في توسيع الفجوة بين الأجزاء الأفضل والأسوأ حالا في العالم، لأنه مكن بعض الأمم من خلق مصادر جديدة للثروة ودبلوماسية دولية وسلطة سياسية بالنسبة للآخرين" (Helen V. Milner, 2006, pp.176-177).

ويبدو ضمن هذا الطرح أيضا، أن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي كان عاملا مهما في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولقد لخص ذلك بوضوح في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2006، حيث أن 93٪ من المشتركين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعيشون في منطقة آسيا والأمريكتين، وعلى الرغم من التوسع في خدمات الهاتف النقال في إفريقيا قد أعطى دفعا قويا للاقتصاد، إلا أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقي في نسب منخفضة جدا (Ariane Collin) ولا شك أن إحدى الأسباب الرئيسية لذلك، هي ارتفاع تكلفة الحصول على أجهزة الكمبيوتر، بالإضافة إلى مسألة التراخيص كأول عقبة أمام الإدماج الرقمي في الكثير من البلدان الإفريقية، نتيجة القرارات الإدارية، بالإضافة إلى الكثير من الضرائب التي لا تزال مفروضة على أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصال والهواتف النقالة.

ولكن أهمية النقاش حول الفجوة الرقمية لا تنحصر في البلدان المتقدمة مقابل البلدان المتخلفة، بل أيضا على المستوى الوطني بين سكان الدولة الواحدة، فقد كانت الفجوة الرقمية دائما لصالح الأغنياء على حساب الفقراء. حيث صيغت هذه الفكرة بشكل واضح عام 1970 للمرة الأولى من قبل "Phillip Tichenor" و "George Donohue" و "Clarice Olien" من جامعة مانيسوتا في مقالتهم "تدفق الإعلام الجماهيري وتفاضل نمو المعرفة"، حيث ربطوا الإعلام الجماهيري والحصول على المعلومات بالمنزلة الاجتماعية والاقتصادية، وأن الطبقات الاجتماعية الأغنى تكتسب المعلومات بطرق أسرع من الطبقات الاجتماعية ذات المنزلة الأوطأ. (Heinz Bonfadelli, 2002, pp66-67). ومن ثمة أصبح ينظر للفجوة الرقمية، على

أنها أداة لتسهيل المشاركة للأغنياء والمتعلمين، في مقابل خلق حواجز جديدة أمام مشاركة الأشخاص الذين لم تتوفر لديهم فرص الحصول على التكنولوجيا السليمة، وخصوصا أولئك الذين لا يستخدمونها في حياتهم اليومية، والذين استبعدوا فعلا من العملية السياسية بسبب الفجوة الرقمية (Lawrence Pratchett, 2007, p04). ففي أواخر عام 2003 كان نصف المنازل في دول الاتحاد الأوروبي غير متصل بالإنترنت، والنسب أعلى بكثير في الدول النامية لأسباب اقتصادية واضحة.

وعلى خط مواز، فإذا كانت تغذية النقاش الديمقراطي على شبكة الإنترنت تستند إلى معلومات، وبالتالي القدرة على البحث واختيار وتقييم المعلومات. ومن الواضح أيضا أن هذه المعلومات ليست موزعة بالتساوي بين المواطنين، فإن التعبير عن طريق الإنترنت في حاجة ملحة إلى القدرة الواسعة من التحكم في قواعد اللغة. ومن ثمة فإن النقاش العام حول المستويات المتباينة للاتصال بالإنترنت، يكشف عن مشكلة أكثر تعقيدا من هذا النقاش نفسه، وهي إزالة الموانع الاجتماعية، فتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يتعلق ببساطة بسلك جاري وتزويد المواطنين بالحاسبات، بل بمسألة ضمان أن الناس عندهم المهارات الضرورية لاستعمال التقنية. (M. Shelley. L. Thrane, 2004, p259).

من هذا المنطلق، يبدو أننا سنواجه مستوى إضافي من استبعاد المواطن من العملية الديمقراطية، يرتبط بالمستوى الاجتماعي والتعليمي. ومن ثم ليس من المستغرب القول، أن التعبير عبر الإنترنت يبقى فعلا في يد القلة للانخراط في العملية الديمقراطية، وهذا ما سيؤدي إلى رفض المنطلقات البسيطة للحكومة الديمقراطية المتعلقة بتمكين الفقراء والمشاركة بالتساوي في النشاط العام.

وعلى أية حال، يمكن تقديم قراءتين بارزتين في تفسير الفجوة الرقمية، القراءة الأولى وتتعلق بطبيعة الحكومات فبعض الحكومات تعوق، أحيانا، تنمية الإنترنت بوصفه مصدرا لضعف قوتها. ويرجم هذا بتحول اهتمام الكثير من العلماء إلى عوامل أخرى مثل دور المؤسسات والنخب الحاكمة والسياسات العامة، حيث أصبحت الاختلافات في تبني التقنية تكمن في الرأس المال الإنساني. ومن ثم، فإن أهم الشروط الملموسة لزيادة نسبة تبني التقنية يعتمد أيضا، على السياسيين وتفضيلاتهم في الحكم، لذا سنشاطر ما يراه "ويلسن" "Wilson" أن البلدان التي لها بيئات تروج للاستقرار واحترام القانون والحقوق الديمقراطية، فإن انتشار تقنيات المعلومات والاتصال بها سيكون أسرع من تلك البيئات التي تروج للحكم المطلق. وضمن المعنى نفسه، يجادل علماء آخرون مثل "Lessig" بأن الإنترنت كانت وسيلة للسيطرة المثالية على المجتمع، وهنا يشير "Mulvenon" أن الصين، على سبيل المثال، كانت ناجحة في منع الإنترنت من التأثير على السياسة، حيث استعملتها الحكومة لتغطية البلاد بدعايتها

الرسمية وتعزيز سيطرتها على السياسة. ففي عام 2000 مثلاً كان عدد مستعملي الإنترنت 2٪ في الحكومات المطلقة "Autocracies" من ضمن 10.000 ساكن (Helen V. Milner, p.179). من وجهة النظر هذه، يمكن القول، أن الحكومات الاستبدادية تخاف من الإنترنت بل قد تحسن استخدامه للأغراض الخاصة.

واستكمالاً لهذا التحليل، بين تصنيف البنك العالمي لعام 2000 لمستخدمي الإنترنت حسب مستوى الدخل وطبيعة كل نظام، أن الديمقراطيات ذات الدخل المتوسط كان عندها 6٪ من مستعملي الإنترنت و 30٪ في الديمقراطيات الغنية كانت على ارتباط بالإنترنت بينما الحكومات الغنية المطلقة فكانت النسبة 17٪ فقط (Ibid, 181).

إن ما يطرحة هذا التحليل هو تأكيد لفكرة "Manuel Castells" أن الإنترنت يمكن أن تكون مستعملة من قبل المواطنين لمراقبة حكوماتهم، بدلاً من استعمالها من قبل الحكومات لمراقبة مواطنيها (Vassilis Goulondris, p. 126).

أما القراءة الثانية حول الفجوة الرقمية، فتتعلق بالمواطنين والتفكير في الحصول على الإنترنت، على أنه مشكلة ظرفية تختفي تدريجياً تحت تأثير سياسات الحكومة المشتركة، مثل تطوير المعدات المدرسية وانخفاض أسعار الربط الشبكي.

وأخيراً يمكن القول، أنه حتى ولو تم تحقيق النجاح في ضمان وصول الجميع إلى الإنترنت، إلا أن الفجوة الرقمية ستتجسد في شكل آخر، ويتعلق ذلك باحتكار البرمجيات القيمة والجديدة وتركيز التقنية في أيدي الأمم المتطورة ومجموعة من الكيانات كالشركات المنتجة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة في إدارة المعلومات الكثيرة والمتزايدة وبعض التقنيات المضافة في مجال إدارة المعلومات.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن إمكانية تقنيات المعلومات والاتصال في بناء العملية الديمقراطية، كانت قد نوقشت على نحو واسع في الأدبيات السياسية منذ الخمسينيات وسيطرت على حديث صناع السياسة في البلدان المتطورة في الثمانيات والتسعينيات من القرن الماضي، خصوصاً بعد انفجار ثورة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فأصبحت الأحاديث العامة تدور حول طرق المعلومات السريعة، وبدأت النقاشات حول كيفية وصول المواطن إلى الإنترنت.

وإذا كان الجانب الظاهر لهذه النقاشات هو مفهوم الديمقراطية الإلكترونية التي اعتبرها البعض كتطور واضح في تحقيق أكبر قدر من المشاركة الموجودة في الديمقراطية النيابية والبعض الآخر باعتبارها إعادة اكتشاف للديمقراطية المباشرة أو أنها استعارة متكررة للساحات العامة الأثنية التي تضم الحشود الشعبية ضمن مجال عام افتراضي.

وبالنظر إلى هذه الأفكار تتولد نتيجة مهمة في دراسة الديمقراطية الإلكترونية تتمثل في وجود العديد من الآراء والأفكار المتناقضة حول دور التقنيات الجديدة في الحكم ودمقرطة المجتمع. كان أبرزها أن استعمال هذه التقنيات قد يغير طبيعة العلاقات في المجتمع بشكل جذري، ويساعد في انجاز وسائل جديدة للديمقراطية، بل وحتى قد يغير وعي الناس.

وبعيداً عن هذا الجدل، لا يمكننا التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تستطيع تغيير المجتمعات بالكامل (حكومات ومؤسسات اجتماعية)، فالديمقراطية الإلكترونية بوجه عام يمكن أن تُسهّل مشاركة المواطن في الحياة السياسية والاجتماعية، وتدعم الوصول إلى المعلومات العامة، واقتراح منطيات للمناقشات العامة، وجذب أولئك الذين استثنوا من المشاركة، لكن يجب التأكيد أن هذا لن يتحقق إلا إذا تم الوصول لإعداد مواطنين ماهرين يملكون المعرفة بأنظمة الحكومة الإلكترونية، لأن الآلة لا يمكن أن تكون مكتفية ذاتياً.

الهوامش

1. أيزنشتات. س.ن. (2002) تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير، ترجمة: بكير مها، مركز القاهرة: الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام.
2. فرج أحمد، (2005) "الديمقراطية الرقمية وتأثيرها على مشاركة الشباب في الحياة النيابية"، مجلة البصيرة، الجزائر: مركز البصيرة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد التاسع.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، المساعدة في بناء ديمقراطية توتى ثارها، القاهرة، ص 11. على الموقع: www.cipe-arabia.org.
- 3-Alexander H. Trechsel, Raphael Kies and others, (2003), Evaluation of the use of new technologies in order to facilitate democracy in Europe: e-democratizing the parliaments and Parties of Europe, Geneva & Florence: European University Institute, p.22.
- 4 - ANDREAS Auer & Alexander H. Trechsel, (2001), Voter par Internet : Le projet e-voting Dans Le Canton de Genève dans une perspective socio-politique et juridique, (Bâle/Genève/Munich):Maison de Publication Helbing & Lichtenhahn, p. 54.
- 5 -ANN Macintosh, (2004), "Characterizing E-Participation in Policy-Making", Proceedings of the 37th Hawaii International Conference on System Sciences, P.03. Available at: <www.isc.org/.../Evaluation%20of%20eParticipation-v2-submitted.pdf>. Visited in: 10-01-2009.
- 6 - ANNA Malina, "Perspectives on citizen democratisation and alienation in the virtual Public Sphere", in: Barry N.Hague and Brian D.Loader, (1999), Digital Democracy: Discourse and Decision Making in the Information Age, London: Routledge, p.23.
- 8 -ARIANE Collin, "Fracture numérique", Encyclopedie de la francophonie. Disponible sur :http://agora.qc.ca/francophonie.nsf/Dossiers/Fracture_numerique>. Accédé Le: 17-04-2009.
- 9 - C.ROSSI Roberto, (2005), Vers les sociétés du savoir, France: Imprimerie Corlet, Condé-sur-Noireau, p.27.
- 10 - COLEMAN Stephen, (2005), "e-democracy – what's the big idea?", British Council, Manchester, Disponible sur : <www.britishcouncil.org/bc-edemocracy-2.doc>. Accédé le: 23-11-2008.
- 11 - DOUG Shuler, (1998), "Global communication and the community network: how do we Institutionalize democracy in the electronic age", communications & strategies, 3rd, P. 84.
- 12 - FABRICE -Mickaël Ramadan . Mamata Danielvan Lerberghe Et autres, (2005), From e-Administration to e-democracy, In the framework of The 06th World wide Forum on e-Democracy, Issy - les-Moulineaux, France, Brussels: E European Center of Political Technologies, P.05.
- 13 - FLICHY Patrice, (2007) "Les enjeux démocratiques et administratifs d'Internet", Regard sur L'actualité, France, No 327, P. 05.
- 14 - HACKESCHER Markt, Herr Guido Jansen, (2006), Facilitating active citizenship: E-participation in The United kingdom and Germany, Berlin: British Council Germany, 2006, P.09.
- 15 - HEINZ Bonfadelli, (2002), "The Internet and Knowledge Gaps: A Theoretical and Empirical Investigation", European Journal of Communication, London: SAGE publications, Vol 17 N° 01, pp. 66-67.
- 16 - Helen V. Milner, (2006), "The Digital Divide: The Role of Political Institutions in Technology Diffusion", London: Comparative Political Studies, , Volume 39 N°:02, pp 176-177

- 17 - INGRID Parent and NEIL Cruickshank, (1999), "The Growth of the Internet and Knowledge Networks, and their Impact in the Developing World", Information Development, London: SAGE Publications, Vol. 25, N°: 02, p. 92.
- 18 - JASSOLINE Gaud, (2005-2006), La démocratie électronique, un moyen de rénover la participation des Citoyens à la Vie politique? Les exemples d'Issy les Moulineaux et de Vandoeuvre les Nancy, Master II Recherche : Sociologie et institutions du politique, UFR de science Politique, université paris 01, PANTHAEON, SORBONNE, p.20.
- 19 - JORDI Barrat Esteve, "A preliminary question: Is e-voting actually useful for our Democratic Institutions? What do we need it for?", In. Robert Krimmer, op.cit, p.51.
- 20 - KRISTINA Mlikota. Ximena Castro Sardi, (2002), "ICTs as Tools for Improving Local Governance", United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, P.10. Available at: portal.unesco.org/.../Overview%20of%20eGovernance%20working%20paper.doc>. Visited in : 22-01-2008.
- 21 - LAWRENCE Pratchett, (2007), Forum du Conseil de l'Europe pour l'avenir de la démocratie, Stockholm, Sigtuna, P.04. Disponible sur : <www.regeringen.se/content/1/c6/08/34/76/c4499f5c.pdf>. Accédé le: 24-10-2007.
- 22 - Letizia caporusso, Carlo Buzzi and others, "Transition to electronic voting and citizen Participation", In Robert Krimmer, Op.Cit., p. 193.
- 23 - LOBET-MARIS Claire et Van Bastelaer Béatrice, "Démocratie Electronique et citoyenneté Virtuelle", CITA-FUNDP. p. 05. Disponible sur : <<http://www.info.fundp.ac.be/~cita>>.
- 24 - MONIQUE Ciprut, (2005), "Le blog, nouvel outil de la démocratie électronique", Le quotidien de L'économie, p.32.
- 25 - MONNOYER-SMITH Laurence, "How e-voting technology challenges traditional Concepts of Citizenship: an analysis of French voting rituals", In. Robert Krimmer (2006) (dir), Electronic Voting 2006: 2nd International Workshop, Co-organized by Council of Europe, KJen Druck+Verlag GmbH, Bonn, P.65.
- 26 - NORRIS Pippa, Building Knowledge Societies: The renewal of democratic practices in knowledge societies, (2004), UNESCO World Report, Harvard University, pp.03-04.
- 27 - NORRIS Pippa, (2002), "E-Voting as the Magic Ballot?", Harvard University: John F. Kennedy School of Government, , P.08. Available at: <http://ssrn.com/abstract_id=336542>. Visited in: 06-11-2007.
- 28 - OECD, (2003), Promise and Problems of E-Democracy: Challenges of Online Citizen Engagement, France, Paris: OECD Publications Service, P. 144.
- 29 - PANGANIBAN Rik, E-democracy and the United Nations: Using Information Communications Technologies to Increase Access to Information and Participation within the UN System, (2004), Center for United Nations Reform Education, P.06.
- 30 - PAUL Prévost, Marie-Ève Fortin et autres, (2004), Développer l'exercice de La Cyberdémocratie Canada, Sherbrooke : Université de Montréal, pp.27,244.
- 31 - René Tregouet et autres, (2002), La e-démocratie : enjeux et perspectives, volume 01, Club Senatus, Paris. Pp.54-55.

- 32 - ROSEN, T. (2004), "E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political Tool", Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation., p.06. Available at: <<http://www.svekom.se/skvad/E-democracy-en.pdf>>. Visited: 10-12-2009.
- 33 - SCOTT Wright and John Street, (2007), Democracy, "Deliberation and design: the case of Online discussion forums", New Media & Society, London: SAGE Publications Angeles, Vol. 09, N°05. 2007. p. 851.
- 34 - SHELLEY Mack. THRANE Lisa and others, (2004), "Digital Citizenship: Parameters of the Digital Divide", Social Science Computer Review, Vol. 22 No. 2, Divide", Social Science Computer Review, London, SAGE Publications, Vol. 22 No.02, Summer 2004, p.259.
- 35 - SIRAJUL Islam M., (2008), "Towards a sustainable e-Participación implementation model", European Journal of ePractice N°: 05 , pp.02,06 Available at: <http://www.epractice-journal.eu/>>. Visited: 10-12-009.
- 36 - The Internet rights forum, (2003), Recommendation: what is the future of electronic Voting in France?, p.07. Available at: <www.foruminternet.org>. Visited in: 15-11- 2007.
- 37 - Theiry Vedel, (2007) "Les usages politiques de l'Internet", "Les usages politiques de l'Internet", Regard sur l'actualité N° 327, p.22.
- 38 - ——— / ———, "L'idée de démocratie électronique : Origines, Visions, Questions", Paru Dans Le : Pascal Perrineau, (2003), Désenchantement démocratique, Editions De L'Aube, La Tour d'Aigues, pp.02-03,05. disponible sur: <gdrtics.u-paris10.fr/pdf/ecoles/sept2003/01-03_vedel.pdf>.
- 34 - THOMAS Zittel and Minda de Gunzburg, "Participatory Democracy and Political Participation", University of Mannheim , Mannheim, Germany. Available at: <<http://www.mzes.uni-mannheim.de/>> Visited in: 12-07-2008.
- 35 - VASSILIS GOULANDRIS, (2004), "e-democracy – from theory to practice", In: Directorate General of Political Affairs, Council of Europe, Reflections on the future of Democracy in Europe, Barcelona, , pp. 121-122, 126.
- 39 - WEYGAND Félix, La Société de l'Information, une réalité inachevée ? : Le Politique Dans la constitution de la Société de l'Information en France, (2003), Thèse pour obtenir le Grade de Docteur de l'Université de la Méditerranée en Sciences de L'Information et de la Communication, Université de la Méditerranée Aix- Marseille II, p.374.